



محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادية
لشركة دار الأمان للتمويل الإسلامي المنعقد بتاريخ 2021/04/12

عملاً بأحكام قانون الدفاع رقم (13) لسنة 1992 وأمر الدفاع رقم (5) لسنة 2020 والإجراءات الصادرة عن معالي وزير الصناعة والتَّجَارَةِ والنَّفْوِين بتأريخ 09/04/2020 بموجب أمر الدفاع المشار إليه أعلاه وموافقة معاليه على انعقاد اجتماع الهيئة العامة غير العادي للشركة بواسطة وسيلة الاتصال المرئي والإلكتروني، عقدت الهيئة العامة لشركة دار الأمان للتمويل الإسلامي ش.م ع اجتماع غير عادي في تمام الساعة 1:30 من ظهر يوم الإثنين الموافق 12/04/2021 وذلك بواسطة وسيلة الاتصال المرئي والإلكتروني (تقنية Zoom).

ترأس الاجتماع رئيس مجلس الإدارة السيد سعيد محمد حسن المسعود الذي رحب بالسادة الحضور الأستاذ اكرم الرواشدة مندوب عطوفة مراقب الشركات والسيد محمد الخطيب ممثل السادة / شركة سمان وشركاه محاسبون قانونيون ومستشارون ماليون مدقيق حسابات الشركة وعناءة الأستاذ بشار العموري ممثل السادة / دجاني ومشاركه المستشار القانوني للشركة.

وطلب من مندوب عطوفة مراقب عام الشركات إعلان قانونية الاجتماع.

وقد أعلن السيد رئيس مجلس الإدارة/رئيس الجلسة عن حضور 8 مساهمين والذين يحملون أسماؤهم بالأصلية عددها 4,297,479 سهماً وبالوكالة 7,193,964 سهماً، أي أن إجمالي الحضور بالأصلية والوكالة يبلغ عددها 11,491,443 سهماً وتشكل ما نسبته 71.8 % من رأس مال الشركة البالغ 16,000,000 مدفع بالكامل، كما حضر إجتماع الهيئة العامة غير العادية خمسةأعضاء من أصل سبعة من أعضاء مجلس الإدارة، وبالتالي يكون النصاب القانوني لحضور الأعضاء متوفراً، كما أن جميع الإجراءات والترتيبات العامة أصولية من حيث النشر والإعلان وحضور أعضاء مجلس الإدارة.

وبذلك فإن الاجتماع يعتبر قانونياً وأن ما يتخذ فيه من قرارات يعتبر ملزماً وذلك استناداً لأحكام المادة (172) من قانون الشركات وقام رئيس الجلسة بتعيين كتاب لها السيد نبيل مرقق وإثنين لفرز الأصوات السيد محمد جاموس والسيد محمد غانم استناداً لأحكام المادة (181) من قانون الشركات.

ثم بدأت الهيئة العامة غير العادية في النظر في الأمور المدرجة على جدول الأعمال حسب تسلسل ورودها وعلى النحو التالي:

1- التصويت على عرض بيع قطعة الأرض رقم 74، حوض أم رجم رقم (8) قرية الفحص/ من أراضي السلط والبالغ مساحتها 7895 م² المقيدة من السادة:

- مدارس البكالوريا.

- شركة المهندس حسين الحسيني وشريكه.

- بيعها عن طريق العميل سامي جميل بركات لأحد المشترين وبإنتظار تقديم عرضه.





2- التصويت على عرض التسوية والمصالحة المقترحة من قبل العميل جمال خالد عاحد فضة بصفته مدين وبصفته كفيل عن كل من الحسابات التالي:

- شركة العاحد للأجهزة الكهربائية ذ.م.م (بما فيها الوكالات الخاصة).
- حساب حاتم عيسى موسى العودات.
- حساب مؤسسة حاتم العودات.
- حساب جبر عبد القادر جبر نعيم.

إجمالي الديم المدين المترصدة في الحسابات الخمسة المشار إليها أعلاه تبلغ 4,402,607 دينار وقيمة مبلغ التسوية 2,800,000 دينار وأهم بنود وشروط ضمانات التسوية والمصالحة:

- دفع أولى 2,200,000 دينار تدفع وقت توقيع إتفاقية المصالحة والتسوية.
- باقي المبلغ 600,000 دينار تسدد شهرياً بموجب كمبيالات (12) كل كمبيالة 50,000 دينار توقع من قبل جمال خالد عاحد فضة تستحق الأولى بعد 30 يوم من تاريخ الدفعية الأولى مقابل تقديم ضمانات عقارية وعينية (مركيبات) بنسبة 130 % تكون مقبولة لدى الشركة.
- باقي المديونية المترصدة في الحسابات الخمسة المشار إليها أعلاه وبالبالغ قيمتها 1,602,607 دينار يتم إطفائها وإعتبارها ديون معبدمة.
- باقي الشروط والضمانات حسب البنود والأسس المنتفق عليها بين الأطراف المعنية.

3- تفويض مجلس الإدارة للسير بالإجراءات لدى الجهات المعنية وذلك لتنفيذ قرارات الهيئة العامة أعلاه.

وبعد المباحثة والمداولة في المواضيع المدرجة على جدول الأعمال، فقد قررت الهيئة العامة غير العادية ما يلي:

- صوتت الهيئة العامة غير العادية بنسبة 100 % على تفويض مجلس الإدارة بالسير بإجراءات بيع قطعة الأرض على أن لا يقل السعر عن القيمة الدفترية لأي من أصحاب عروض الشراء المعروضة على الهيئة العامة غير العادية، الجديدين في عروضهم وإعتبار العامل الزمني هو عنصر الجدية بحيث يتم السير بإجراءات الشراء ودفع المقدم قبل نهاية الشهر الحالي.





شركة دار الأمان للتمويل الإسلامي ش.م.ع

- صوتت الهيئة العامة غير العادية بنسبة 100 % على عرض التسوية والمصالحة المقترحة من العميل جمال خالد عاهد فضة وشركة العاهد للأجهزة الكهربائية والحسابات ذات الصلة وأهم بنود وشروط ضمانات التسوية والمصالحة:

- 1- دفعه أولى 2,200,000 دينار تدفع عند توقيع إتفاقية المصالحة والتسوية.
- 2- باقي المبلغ 600,000 دينار تسدد شهرياً بموجب كمبيالات (12) كل كمبيالة 50,000 دينار توقع من قبل جمال خالد عاهد فضة تستحق الأولى بعد 30 يوم من تاريخ الدفعة الأولى مقابل تقديم ضمانات عقارية وعينية (مركبات) بنسبة 130 % تكون مقبولة لدى الشركة.
- 3- باقي المديونية المترصدة في الحسابات الخمسة المشار إليها أعلاه والبالغ قيمتها 1,602,607 دينار يتم إطفائها وإعتبارها ديون معدومة.
- 4- تسديد مبلغ 1,650 دينار نقداً عن واقعة العميل حمدي محمد أحمد المصري.
- 5- تسديد مبلغ 80,000 دينار نقداً عن واقعة شقيقه بهاء خالد عاهد فضة البالغ رصيده 116,143 دينار وإعتبار الفرق البالغ (36,1439) دينار ديون معدومة.
- 6- إبراء ذمة العميل جمال خالد عاهد فضة من واقعة سداد أيمن "محمد علي" درويش الخليلي والبالغ قيمتها 68,000 دينار، حيث أن القيمة مترصدة في ذمة العميل أيمن "محمد علي" درويش الخليلي.
- 7- التأكيد على أن يكون توقيع إتفاقية التسوية والمصالحة عند وقت إسلام الدفعة الأولى.
- 8- بعد تنفيذ شروط التسوية والمصالحة (البنود 1 و 2 و 4 و 5 المشار إليها أعلاه) يتم منح جميع الأطراف كتاب إبراء ذمة ومخالصة من شركة دار الأمان للتمويل الإسلامي المساهمة العامة (شركة الإسراء للإستثمار والتمويل الإسلامي سابقاً) يفيد التنازل عن الإدعاء بالحق الشخصي وعدم الممانعة من إسقاط دعوى الحق العام لغaiات التقدم بطلب إسقاطها من قبل الجهات القضائية المعنية في ملف القضية الجنائية رقم 965/2020 لدى محكمة جنایات عمان عن جميع الأطراف المتصلين بالواقع الوارد في بنود التسوية والمصالحة بما فيهم رئيس مجلس الإدارة السابق محمد طه القسم الحراسة وفؤاد محمد أحمد محسين والمرحوم ولد خالد عمر ببوض وسلوى موسى محمد عمرو وشركة مراس الأولى الدولية للإستشارات الإدارية.
- 9- باقي الشروط حسب الأسس والبنود المتفق عليها بين الأطراف المعنية.

و قبل البدء بالتصويت على بنود التسوية والمصالحة، نوه رئيس مجلس الإدارة إلى أهم الركائز التي تستند عليها هذه المصالحة وهي على النحو التالي:

- حجم الإيرادات التي تم تعليقها والتي تخص تمويلات جمال خالد عاهد فضة والحسابات ذات الصلة تبلغ 452 ألف دينار، حيث جرى تعليقها وعدم الإعتراف بها.





شركة دار الأمان للتمويل الإسلامي ش.م.ع

- قامت الشركة بتسديد محفظة الوديعة الإستثمارية العائدة للمصرف الليبي والتي استغلت معظم أموالها في التمويلات التي منحت للعميل جمال خالد عاده فضة والحسابات ذات الصلة، حيث حققت الشركة وفر إسترداد بلغت قيمته 750 ألف دينار، وعليه، فإن الخسارة الفعلية تصبح 400 ألف دينار.
- إستغلال الأموال المتأتية من عملية التسوية والمصالحة في تحقيق الفرصة البديلة من خلال تشغيل عمليات الشركة المتوقفة منذ ما يزيد عن 3 سنوات بسبب شح السيولة وبما يحقق المصلحة العامة للمساهمين.
- تفويض مجلس الإدارة للسير بالإجراءات لدى الجهات المعنية وذلك لتنفيذ قرارات الهيئة العامة أعلاه.

ولما لم يكن هناك أي أمور أخرى للبحث فقد رفعت الهيئة العامة جلستها في الساعة 2:00 من بعد ظهر اليوم المذكور، وقد شكر السيد الرئيس جميع الحاضرين لتكريمهم بالحضور لهذا الاجتماع.

وقد تعهد رئيس مجلس الإدارة/رئيس الجلسة أن جميع الإجراءات المتتخذة في الاجتماع تتواافق مع أحكام قانون الدفاع رقم (13) لسنة 1992 وأمر الدفاع رقم (5) لسنة 2020 والإجراءات الصادرة عن مالي وزير الصناعة والتجارة والتّموين بتاريخ 09/04/2020.

أ. سعيد محمد المسعود
رئيس الجلسة

أ. أكثم الرواشدة
مندوب عطوفة مراقب الشركات

أ. نبيل مزق
كاتب الجلسة

